الاقتصاد الرقمي ودوره في تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030 العراق حالة دراسية

أ.م.د. قحطان لفتة عطية الربيعي
جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال
qahtan@nahrainuniv.edu.iq

د. حامد رحيم الربيعي
مؤسسة السجناء السياسيين
Hamedraheem19@gmail.com

المستخلص:

تهدف الورقة البحثية إلى توضيح دور الاقتصاد الرقمي في العراق ومدى إمكانية مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وفقا لرؤية 2030 ، بمعنى بيان اثر استخدام التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات على كافة الأصعدة وما يؤديه من دور في حفز القطاعات الإنتاجية وتوفر الخدمات العامة ومن ثم تعزيز القدرات لجميع الجهات الفاعلة والسلطات العامة والحكومة ومشاريع الأعمال وغيرها . ان ثورة الاقتصاد الرقمي العالمية لا تقل بل وقد تفوق اثر الثورة الصناعية السابقة أهمية عبر الأدوار الافتراضية وانعكاسها المحتمل على الواقع العملي. لذلك لا ينبغي ان يبقى العراق بعيد عن معطيات هذه الثورة الاقتصادية وبالخصوص ان العراق يمتلك من المؤهلات التي تعد نقاط قوة لصالح التحول الرقمي وتمهيد الطريق عبره لتحقيق أجندات التنمية المستدامة ، وعبر هذه الورقة سيتم تعزيز الوعي بالاقتصاد الرقمي وتقديم تصور أولي عن إمكانية التحول له والآثار المفترضة لتطبيقه على ضوء الأجندة التنموية.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الرقمي ، التنمية المستدامة .

Abstract:

The research paper aims to clarify the role of the digital economy in Iraq and the extent to which it can contribute to achieving sustainable economic development in accordance with Vision 2030, meaning to demonstrate the impact of the use of information and communications technology at all levels and the role it plays in stimulating productive sectors and providing public services and then enhancing the capabilities of all actors. Public authorities, government, business projects, etc. The global digital economy revolution is no less important, and may even outweigh the impact of the previous industrial revolution, through virtual roles and their potential impact on practical reality. Therefore, Iraq should not remain far from the data of this economic revolution, especially since Iraq possesses qualifications that are strengths in favor of digital transformation and paving the way through it to achieve sustainable development agendas. Through this paper, awareness of the digital economy will be enhanced and an initial perception of the possibility of its transformation and the supposed effects will be presented. To be applied in light of the development agenda.

Keywords: digital economy, sustainable development

المقدمة:

ان اهم خصائص المتغيرات الاقتصادية هي عدم السكون والتطور الدائم، وعلى ضوء التجارب الدولية الكبيرة والناجحة اقتصادياً والتي تشكل بمثابة مصدر الهام ومركز لطرح كل ما هو جديد على صعيد تطوير حركة النشاط الاقتصادي، تعد الثورة الرقمية واحدة من اهم نتاجات العالم المتقدم، ويعد الاقتصاد الرقمي واحد من اهم الابداعات الاقتصادية الحديثة في نطاق الثورة الرقمية والذي فرض وجوده بقوة، ليس على صعيد الدول الكبرى فحسب بل صارت تطبيقاته في دول ذات اقتصادات نامية، الامر

الذي يستلزم تناول هذا الموضوع باسهاب على امل محاكاة تلك التجربة في واقعنا الاقتصادي الذي يعاني من اختلالات كثيرة ، وعلى افتراض ان سلم الاولويات بالنسبة لنا هو الانتقال من حلقات التخلف نحو افاق التنمية الاقتصادية لذلك سيتم عبر هذا البحث ايجاد تصور عن المزاوجة بين الاقتصاد الرقمي واهداف التنمية المستدامة وامكانية تحسين الاداء عبر الاعتماد على تطبيقات الاقتصاد الرقمي لغرض التقدم في مؤشرات تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.

المشكلة:

لازال الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكلي وضعف شديد في السياسات التنموية على ضوء مؤشرات رؤية التنمية المستدامة 2030 كما ان تطبيقات النشاط الاقتصادي لازالت بعيدة عن الحداثة والتطور فهي تفتقر الى ادبيات الاقتصاد الرقمي.

الفرضية:

ان الاقتصاد العراقي يحتاج الى محاكاة تجربة الاقتصاد الرقمي لإحداث تقدم في مؤشرات تحقيق اهداف التنمية المستدامة

الأهمية:

تكمن الاهمية في تسليط الضوء على الاقتصاد الرقمي واهميته في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

الهدف:

ايجاد تصور عن دور افتراضي لاهمية دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق نسب متقدمة في مؤشرات تحقيق رؤية 2030 للتنمية المستدامة.

هيكل البحث:

المحور الاول تضمن البعد النظري لمتغيرات البحث والمحور الثاني بين الجانب التطبيقي للمتغيرات اما المحور الثالث تضمن رؤية استشرافية.

المحور الأول–الإطار النظري لمتغيرات البحث

اولا : الاقتصاد الرقمي .

هو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المساعي الاقتصادية مما يوسع نطاق الفرص ويحفز النمو الاقتصادي ويحسن توفير الخدمات العامة. وفي ظل هذا النمط من النشاط الاقتصادي تصبح بعض المتغيرات الاقتصادية ذات بعد اخر في النمط والتأثير، مثلا تتحول الاسواق الى حالة حركية اكثر من نمط النشاط الاقتصادي التقليدي وحدود المنافسة تتعدى الجانب المحلي نحو العالمية اما تنظيم الانتاج فيكون بصورة مرنة قابل للاستجابة اكثر نسبيا من النمط التلقيدي كما ان الاقتصاد الرقمي يستمد ميزاته التنافسية بشكل اساس من الابتكارات والجودة والقدرة على التكيف مع متطلبات السوق ولا يستند في ذلك الى الكلفة فقط (مصطفى ، 2019، 3).

لهذا النمط من النشاط الاقتصادي مستلزمات وبنية تحتية هي:

1. البنية التحتية التكنولوجية .
2. الاجهزة والبرامجيات والشبكات.
3. الاليات الرقمية التي تتم من خلالها الاعمال التجارية وغيرها

ثانيا: المنظور الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي (العربي ، 2020، 23) .

1) **الاساس الرقمي** : يهدف هذا البعد الاستراتيجي الى الوصول بمستوى البنية التحتية التكنلوجية للمعلومات والاتصالات لدرجة تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة عالميا.
2) **الابتكار الرقمي** : يهدف الى التمكين من مواكبة المستقبل التكنولوجي وتوفير نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار .
3) **المواطن الرقمي** : يهدف الى تعظيم استفادة الافراد من استخدام التكنولوجية الرقمية وتوفر مستوى تعليم ومهارة مؤهلة لذلك.
4) **الاعمال الرقمية** : يهدف هذا البعد الى تمكين الشركات من استخدام التكنولوجية بشكل فاعل للمشاركة في الاقتصاد الرقمي وتوفير بيئة الاعمال الرقمية المواتية للتغيرات التكنولوجية.
5) **الحكومات الرقمية** : ويهدف الى توفير حكومة رقمية تستهدف الاستثمار التكنولوجي لصالح مواطنيها وتخفيض تكاليف التعامل ورفع جودة الحياة للمواطن وتحقيق الشفافية مع توفير اليات الحوكمة الفعالة .

ثالثا: التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة هي أسلوب للتغيير تنسجم فيه الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتبليه احتياجات إفراد المجتمع وتطلعاتهم. ظهر مفهوم التنمية المستدامة في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والذي جاء بعنوان مستقبلنا المشترك عام 1987، وبناءاً على ما تم إنجازه في مؤتمر ستوكهولم بالسويد وقدمت واحدا من أهم تعريفات التنمية المستدامة «التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرات الأجال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم»

في عام 1992 عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، والذي عرف بقمة ريو للأرض (*Rio Earth Summit*). وكانت أهم نتائجه إنشاء لجنة التنمية المستدامة CSD ،وبذلك أصبح مفهوم التنمية المستدامة شأنا عالميا.

في عام 2000 ، عقد مؤتمر قمة الألفية والتي صدر عنها إعلان الأمم المتحدة اهداف للألفية للتنمية ، والذي يلزم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بمكافحة ألفقر والجوع والأمراض والأمية والتمييز ضد المرأة من خلال ثمانية أهداف و واحد وعشرون غاية وستون مؤشر لقياس التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. والتي وضعت عام 2015 كإطار زمني لتحقيقها وقد التزم العراق بها.

في 2015، أقر رؤساء الدول والحكومات والممثلون المجتمعون في نيويورك أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، وضمنها أهداف جديدة للتنمية المستدامة، التزم العراق بأجندة التنمية المستدامة 2030 طوعياً والتي تضم 17 هدفا و169 غاية.

أصبحت التنمية المستدامة مدرسة فكرية لم تعد مقيدة بتوفير مستلزمات الحياة الاقتصادية وتنميتها من معدلات النمو الاقتصادي وزيادة مستوى الرفاهية وانما اصبحت تعني بالتغيرات الاجتماعية (كالتعليم وتوفير الرعاية الصحية والسكن المناسب للافراد واحترام حقوقهم في اتخاذ القرارات وتطبيقها) فضلاً عن حماية البيئة من التلثوث ، وبالتالي تنشأ دائرة صالحة بين الاقطاب الثلاثة، فاعلة من الناحية الاقتصادية ، وعادلة من الناحية الاجتماعية ، وممكنة من الناحية البيئية وادوات تنفيذها (مؤسسات وتعليم وتكنلوجيا) (التعاون الدولي ، 2015، 20) .

رابعاً: أهداف التنمية المستدامة 2030

جاءت أهداف التنمية المستدامة 2030 بعد انتهاء أهداف الألفية للتنمية والتي وضعت عام 2015 كإطار زمني لتحقيقها والمتمثلة بـ (محاربة الفقر والجوع ، والمساواة بين الجنسين ، وتخفيض معدل وفيات الاطفال، وتمكين المراة، وتعميم التعليم الابتدائي للجميع، ومكافحة فايروس نقص المناعة البشرية ، وتحسين صحة الامهات، وتحقيق الشراكة العالمية ، وضمان الاستدامة البيئية) .

وتشير التقارير والبيانات الإحصائية ان ما تحقق من الغايات الإنمائية للألفية في الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص، ارتفاع نسبة الفقر وتراجع مستويات المعيشة والخدمات . اضطرابات داخلية ، ونزاعات، وحروب، واحتلال، وارتفاع ظاهرة التطرف والتفكك المجتمعي . إضافة إلى ذلك التقدّم في تحقيق الأهداف لم يكن متوازناً بين مجموعات بلدان المنطقة ولا بين بلدان المجموعة الواحدة ولا داخل البلد الواحد.

تحويل عالمنا إلى أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، وضمنها أهداف جديدة للتنمية المستدامة، التزم العراق بأجندة التنمية المستدامة طوعياً وهي 17 هدف و169 غاية ، للقضاء على الفقر وعدم المساواة وتحسين الصحة والتعليم وتحقيق النمو الاقتصادي بتهيئة فرص عمل لائقة وتوفير طاقة نظيفة ومياه وبنية تحتية وإنشاء مدن مستدامة وحماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي والتصدي لتغيير المناخ في أجواء تتسم بالسلام والعدل (The Sustainable Development Goals 2030). وهي كما واضحة بالشكل الأتي .

الشكل (1) أهداف التنمية المستدامة 2030

Source - United Nations Development Program, The Sustainable Development Goals 2030

المحور الثاني–الجوانب التطبيقية

واقع الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة في العراق

اولا: العراق في التصنيف العربي للاقتصاد الرقمي

يصدر هذا المؤشر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية في جامعة الدول العربية حيث يصنف الدول العربية الى ثلاثة مجاميع تبعا لحجم التحولات نحو الاقتصاد الرقمي، وقد بنيت تصنيفات هذا المؤشر وفقا للاجابات عن التساؤلات الاتية

- ✓ ما مدى استعداد الدولة لاستخدام التقنيات الرقمية بشكل منتج؟
- ✓ هل الدولة لديها اطار علمي ومؤسسي وقانوني لتسهيل اعتماد واستخدام الرقمنة؟
- ✓ ما مدى استعداد الدولة من حيث الابتكار والبحوث والتطوير للاستجابة لمتطلبات التغيير؟

- ✓ ما مدى القدرة على التكيف مع تداعيات المتغيرات الرقمية؟
- ✓ ماهي القدرات التكنولوجية ودرجة جاهزية قطاع الاعمال للتحول الرقمي؟
- ✓ ما مدى توفر المعرفة اللازمة لاكتشاف وفهم وبناء تقنيات جديدة؟
- ✓ ما مدى توفر التكنولوجية التي تقييم مستوى الاستعداد لاستغلال التحولات الرقمية؟
- ✓ ما هي درجة الاستعداد المستقبلي الذي يقيم مستوى الاستعداد لاستغلال التحولات الرقمية ؟
- ✓ ما هو الاثر التكنولوجي على سرعة تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟

اما المجاميع الثلاث للدول العربية فهي كالآتي (الاتحاد العربي ،2020، 10):

المجموعة الأولى : الدول القائدة وهي تعد دول جاذبة للاستثمار الدولي ويمكن مقارنة نتائجها مع الدول المتقدمة رقميا وهي الدول الحاصلة على المراكز من (1 ـ 5) وهي (الامارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية، البحرين، عمان ، قطر).

المجوعة الثانية : الدول الواعدة رقميا وهي الدول التي قطعت شوطا معقول في مسيرة التحول الرقمي ويمكن اعتبارها من الدول الجاذبة للاستثمار وان كانت بدرجة اقل عن دول المجموعة الاولى وهذه المجموعة حصلت على المراكز من (6 ـ 12) وتشتمل على سبعة دول (الكويت، مصر، الاردن ، لبنان، المغرب، تونس ، الجزائر) .

المجموعة الثالثة : الدول التي تحتاج الى تنشيط رقمي ومزيد من الاستثمارات لتعظيم قدرات بنيتها التحتية الرقمية لذا فهي جاذبة لدعم الدول القائدة والمؤسسات الدولية وهي الدول الحاصلة على الترتيب من (13 ـ 22) وهي (العراق ، سوريا ، موريتانيا، اليمن، السودان، جيبوتي، فلسطين، جزر القمر، ليبيا، الصومال).

كالعادة العراق في اسفل القائمة مما يعني ان مسيرة تحقيق الاقتصاد الرقمي لازالت بعيدة.

ثانيا: العراق في مؤشرات التنمية المستدامة

يمكن تحليل واقع أهداف التنمية المستدامة 2030 بعد مرور ثمانية سنوات، ماهو المتحقق على ارض الواقع من هذه الأهداف:

1- **اهداف التنمية المستدامة** : احتل العراق المرتبة (113) عالمياً في المؤشر التجميعي لاهداف التنمية المستدامة لعام 2020 من بين (166) دولة برصيد بلغ (63.1) نقطة ، وبالمرتبة (12) عربياً، وعلى هذا الاساس بلغت فجوة الاداء لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بالمقارنة مع مملكة السويد الاولى عالمياً والتي حققت (84.6) نقطة بنحو (34.1%) ، وبالمقارنة مع الجزائر الاولى عربياً والتي حققت (72.3) نقطة بنحو (14.6%) لعام 2020 (The Sustainable Development Report 2020,P.36). وهذا يعزى الى عدم الاستقرار الأمني بالاضافة الى التحديات الملموسة والمتمثلة بالسمة الريعية للاقتصاد العراقي وارتفاع معدلات البطالة، والعجز المتنامي في الموازنة الاتحادية، وعبء المديونية ، والفساد المالية والاداري ، فضلاً عن التحديات البيئية ، والتي لا تزال تشكل تحديات حقيقية امام تحقيق تقدم في المؤشر التجميعي لاهداف التنمية المستدامة .

2- **هدف الفقر:** نسبة الفقراء في العراق تجاوزت خمس سكانه. وبلغت النسبة في المناطق الجنوبية (31.1%) وفي الشمال (27%)، فيما بلغت نسبة الفقر الكلي في العراق (20.5 %)، وهو ما انعكس على ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب، والتي شكلت أحد المحركات الرئيسية للاحتجاجات الشعبية.

3- **هدف الجوع وتوفير الامن الغذائي** : سجل العراق (34.4) نقطة في الغايات المتعلقة بالهدف الثاني من اهداف الهداف التنمية المستدامة 2030، والمتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي ، وبذلك بلغت فجوة الأداء لتحقيق مؤشر الجوع وتوفر الأمن الغذائي بالمقارنة مع كوريا الأولى عالمياً التي حققت (87.6) نقطة بنحو (154%) ، وبالمقارنة مع البحرين الأولى عربياً والتي حصلت على (72.3) نقطة بنحو (94.5%) (*SDG Index and Dashboards Report, 2020,4-8*).

4- **هدف جودة الصحة:** حقق العراق المركز (143) عالمياً في مؤشر جودة الصحة لعام 2018 برصيد (57.2) نقطة ، وعندما نتابع الاحصائيات بحسب تقرير مؤشر الرخاء العالمي لعام 2018*، نجد ان العراق انتقل من المرتبة (134) عام 2008 الى المرتبة (128) عام 2018 ، بالرغم من انخفاض نقاطه بنحو (0.2) نقطة بين عامي 2008 و 2018 ، لذلك يصنف العراق ضمن المجموعة السادسة التي احتلت المراكز بين (126- 149)، وهي الدول التي حققت اداء ضعيف جداً في القطاع الصحي ، وبذلك بلغت فجوة الاداء في تحقيق مؤشر التنمية المستدامة (49.3%) من سنغافورة وهي الافضل عالمياً،و (44.9%) من دولة قطر وهي الافضل عربياً والخامسة عالمياً (*Legatun Institute,2020,211*).

5- **هدف جودة التعليم في مؤشر التنمية المستدامة:** حصل العراق على (26.0) نقطة في الاهداف المتعلقة بجودة التعليم بحسب مؤشر التنمية المستدامة ، بفارق (282%) عن كندا التي تعتبر الافضل عالمياً والتي حققت (99.3) نقطة ، وبنسبة (237%) عن دولة الامارات العربية المتحدة وهي الافضل عربياً والتي حصلت على (81.6) نقطة. (*SDG Index and Dashboards Report, 2020,28*).

6- **هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرآة :** من خلال متابعة تقرير رصد لوحة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، نجد أن العراق لا يزال يواجه تحديات كبيرة وملموسة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030). وحصل العراق على (44.0) نقطة، مقارنة بدولة الإمارات التي احتلت المرتبة الأولى عربياً وحصلت على (60.5) نقطة، واحتلت السويد المرتبة الأولى عالمياً بـ (90.0) نقطة وفق مؤشر التنمية المستدامة لعام 2020. وذلك نابع من العادات والتقاليد المجتمعية التي تمنع المرأة العراقية من التمتع بكافة حقوقها واستقلاليتها ودورها الفاعل في صنع القرار. ونجد أن نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة بلغت (25.3%) عام 2018، في حين بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية (25.3%) عام 2018.

7- **هدف المياه النظيفة والنظافة الصحية:** وفقا للتقرير الصادر عن منظمة اليونيسف والذي تم إطلاقه خلال أسبوع المياه العالمي، فإن ما يقرب من 3 من كل 5 أطفال في العراق لا يحصلون على خدمات المياه الصالحة للشرب، وأقل من نصف المدارس في جميع أنحاء البلاد لديها خدمات المياه الأساسية، مما يضع صحة الأطفال معرضة للخطر، فهي تهدد تغذيتهم ونموهم المعرفي وسبل عيشهم في المستقبل. بالإضافة إلى الطلب المتزايد على الغذاء، والنمو الحضري، وسوء إدارة المياه، فضلا عن تغير المناخ، مع انخفاض مستويات مياه الأمطار (حيث كان موسم الأمطار 2020-2021 هو الموسم الأكثر جفافا في الأربعين عاما الماضية، مما تسبب في انخفاض حاد في تدفق المياه في نهري دجلة والفرات (29% و73% على التوالي)، وتدهور نوعية احتياطيات المياه العذبة نتيجة التدفق العكسي للمياه المالحة القادمة من الخليج العربي نحو طبقات المياه الجوفية العذبة، وزيادة تركزات التلوث، والتي ألقت جميعها بظلالها على ندرة المياه النظيفة.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ثلثي موارد المياه المتجددة في العراق تأتي من خارج البلد. وتتوسع بلدان المنبع بشكل مستمر في تطوير الهياكل الأساسية للمياه، مما يزيد من تعرض العراق لمخاطر تقلب المياه الناتجة من تغير المناخ. وتوجد روابط قوية بين موارد المياه الجوفية والمياه السطحية في شبكة حوضي دجلة والفرات، وكلاهما يشهد اتجاهات آخذة في الانخفاض. وتشير تقارير حديثة إلى أن تصريف المياه في نهري دجلة والفرات سيتراجع بشكل حاد بحلول عام 2040 (تقرير المياه ، 2019، 5) .

* - لم يتم نشر تقرير مؤشر الرخاء العالمي لعام 2020.

8- **هدف العمل اللائق والنمو الاقتصادي:**فيما يتعلق بالهدف الثامن "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع" لم يحقق العراق النمو الاقتصادي الحقيقي المطلوب لتحقيق متطلبات الارتقاء بالواقع الاقتصادي وتوفير فرص العمل المنتجة واللائقة فقد بلغ معدل البطالة (12.8% من إجمالي قوة العمل) عام 2020 ، اذا ان الاقتصاد العراقي يعتمد على القطاع النفطي بنسبة (95%) من GDP ، مع انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والصناعي ..الخ) ، وبالإضافة إلى المشاكل الهائلة التي تواجه سوق العمل، فإن كل هذه الأمور شكلت عائقاً أمام تقدم الجهود في تحقيق النمو المستدام في العراق.

9- **هدف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العراق:**تم تشريع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ، وفق رؤية جذب الاستمارات الأجنبية الواردة الى العراق لما يقدمه هذا القانون من منافع ومزايا مهمة للمستثمرين ، لكن لم تنعكس بظلالها على الارتقاء بحجم الاستثمارات الأجنبية ، فقد بلغت الاستثمارات الوارد الى العراق (20.291) مليون دولار خلال المدة (2013–2017) ، ضمن واقع 115 مشروع تنحصر اغلبها في القطاع النفطي بنسبة (66.2%) ، تليها العقارات بنسبة (15.6%) ،بسبب الاداء الضعيف في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار مقارنة مع الدول العربية ونقص توفر المتطلبات الاساسية التي تمكنه من جذب الاستثمار وفي مقدمتها اداء الاقتصاد الكلي والوساطة المالية والقدرات التمويلية وبيئة الاعمال (تقرير مناخ الاستثمار، 2019، 21).

10- **هدف الســـلام العالمـــي** :يعد هذا المؤشر ، احد اهم المؤشرات لقياس حالة السلم في مختلف دول العالم ، والذي يصدر عن معهد الاقتصاد والسلام في استراليا ، ويغطي مؤشر السلام العالمي (23) مقياساً نوعياً وكمياً ، معتمداً على مصادر موثوقة تجمع بين عوامل داخلية وخارجية ، تقيس السلام في الدول عبر ثلاثة معايير رئيسة هي.

أولاً: مستوى الأمن والأمان في المجتمع.

ثانيا :الصراع المحلي والعالمي.

ثالثا: درجة التزود بالقوة العسكرية.

وأظهرت نتائج المؤشر ، إن العراق احتل المرتبة 159 من اصل 163 فقد حصل على (3.37) نقطة. وهذا يؤشر أن العراق امكانياته محدودة في تحقيق الأمن والسلم المجتمعي بحسب مؤشر السلام العالمي لعام 2020 بنسبة (68.2%) عن إيسلندا التي تعتبر الأفضل عالمياً التي حصلت على (1.072) نقطة . وبنسبة (49.7%) عن دولة قطر الأفضل عربياً التي حصلت على (1.696) نقطة. (*Global Peace Index, Various Years*).

11- **هدف الإرهاب العالمي**: يعد تقرير مؤشر الإرهاب العالمي(GTI)، الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام منذ عام 2000، أحد التقارير الرئيسية التي تقدم ملخصا شاملا للاتجاهات والأنماط العالمية التي تؤثر على الإرهاب. والتي تغطي أكثر من 163 دولة، أي 99.7% من سكان العالم، بناءً على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي. وتصنف الدول وفق هذا المؤشر إلى خمس مجموعات حسب احتساب الدرجات المستحقة على مقياس من عشر نقاط (0–10)، حيث تعني الدرجة (10) أن البلاد أكثر عرضة للإرهاب، في حين أن درجة الصفر تعني أن البلاد أقل عرضة للإرهاب. كما يوضح الجدول (1) مرتبة الدول الأكثر تاثراً بالارهاب بحسب مؤشر (GTI).

احتل العراق المركز الثاني في قائمة الدول الأكثر تضررا من الإرهاب عالميا، بفقد حصل على (8.682) نقطة من أصل (10)، بواقع 833 هجوماً ارهابياً في عام 2021، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 33% مقارنة بعام 2020. وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل نحو 524 شخصا. وأرجع التقرير هذا الزيادة في عدد الهجمات الإرهابية إلى تصاعد

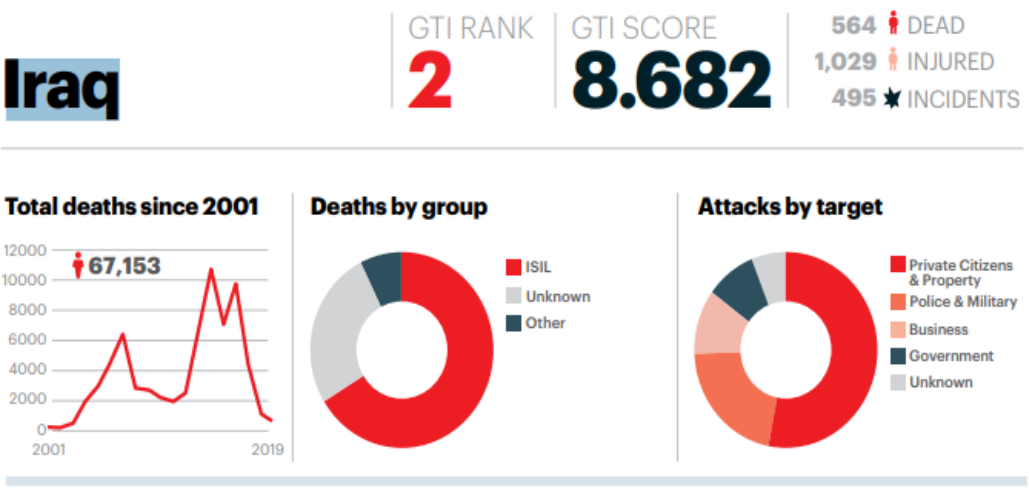

الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار، وهو ما تستغله الجماعات الإرهابية (*Global Terrorism Index 2020, P.20*). ويمكن توضيح ذلك بالشكل الأتي:

الشكل (2) ترتيب العراق وفق مؤشر الإرهاب العالمي

Source - Institute for Economics and Peace, Global Peace Index, Various Years

الجدول (1) موقع العراق في مؤشر الارهاب

Ten countries most impacted by terrorism, ranked by GTI score

Afghanistan had the highest impact of terrorism for the second consecutive year.

Country	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Afghanistan	16	13	11	4	3	3	3	3	3	3	3	2	3	2	2	2	1	1
Iraq	29	7	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2
Nigeria	35	25	26	32	12	13	17	11	11	6	4	4	2	3	3	3	3	3
Syria	107	105	55	63	49	57	39	46	56	14	6	5	5	5	4	4	4	4
Somalia	43	38	42	36	30	9	6	6	6	5	7	7	6	7	7	6	6	5
Yemen	44	31	39	39	36	30	22	20	10	9	8	8	8	6	6	7	7	6
Pakistan	12	10	6	6	5	2	2	2	2	2	2	3	4	4	5	5	5	7
India	2	2	3	2	2	4	4	4	4	4	5	6	7	8	8	8	8	8
Democratic Republic of the Congo	25	20	24	25	25	20	12	5	8	11	13	17	18	17	13	11	10	9
Philippines	13	8	10	12	14	12	8	9	9	10	11	9	10	11	12	10	9	10

SOURCE-The Global Terrorism Index (GTI), https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index/#/

12- **هدف الحرية الاقتصادية** : ورغم أن العراق أعلن تبني أيديولوجيات الفلسفة الليبرالية منذ إقرار الدستور عام 2005، إلا أنه في مجال التطبيق لا يزال يعاني من ضعف الحرية الاقتصادية بسبب... الفساد وبيئة الأعمال الصعبة.

احتلت المرتبة 160 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020، وهو المؤشر الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية سنويا منذ عام 1995. ويصنف المؤشر الدول "حسب مستويات الفساد الملموسة في القطاع العام،

وعلى الرغم من أن لا يؤثر مؤشر الفساد على فساد القطاع الخاص، ويركز على الفساد في القطاع العام، ولكن يمكن أن ينتشر الفساد خارج القطاع العام بسبب عدم وجود حوكمة في القطاع الخاص.

احتلت المرتبة 172 من بين 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020، والذي يعد أحد المعايير العالمية الأكثر استخدامًا في تقييم الأداء التنظيمي للدول، خاصة الجهود المبذولة لتوسيع القطاع الخاص وجعل الدولة وجهة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، فضلا عن جودة وفعالية الأنظمة التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (https://stringfixer.com/ar/Doing_Business_report). ولذلك فإن بيئة الأعمال أكثر خطورة مع انتشار الفساد والمحسوبية والممارسات التنافسية غير العادلة.

المحور الثالث–الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة في العراق

رؤية استشرافية

وفق ما تم بيانه في ما سبق من هذه الاوراق البحثية، ان العراق لازال بعيد نسبيا عن معطيات الاقتصاد الرقمي اذ ظهر ضمن المجموعة الثالثة الى جانب دول الصراع السياسي مثل اليمن وسوريا ودول التدني الحضاري مثل الصومال، ومن جانب اخر ان مؤشرات تطبيق اهداف التنمية المستدامة جاءت بنسب متدنية على مستوى التطبيق، مما يعني ان مسار العمل وفقا للمنظور الاستراتيجي التنموي (المفترض) يجب ان يأخذ اتجاهين متوازيين هما:

الاول: بناء مرتكزات الاقتصاد الرقمي والتحول نحو هذا النمط من النشاط الاقتصادي.

الثاني: تفعيل معطيات ذلك التحول باتجاه معالجة اهداف التنمية الاقتصادية المستدامة .

اولا: اهم التحديات باتجاه التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

1) ياخذ الحيز السياسي الشق الاهم المعرقل لاي تحول اقتصادي تنموي او اصلاحي ، والعراق يعاني من ازمة سياسية قادت الى عدم الاستقرار بشكل عام وما تصنيف العراق ضمن مؤشرات صندوق السلام العالمي تحت مفهوم (الدولة الهشة) وهي الدولة التي تميل نحو الصراعات الداخلية وتعاني من ضعف السلطة وغير ذلك والعراق تحت الدرجة (13) انذار عالي مما يصنع تحديات بوجه ايجاد استثمارات كبيرة لبناء ارضية التحول التكنولوجي اللازم للانتقال نحو الاقتصاد الرقمي (صالح ، جناني ، 2018، 113)
2) الفساد المالي والاداري الذي استشرى في العراق بشكل كبير جدا والذي يعد معوقا كبيرا بوجه التنمية الاقتصادية وايجاد فرص لتحديث البنية التحتية الاقتصادية كونه يشل حركة الحكومة المالية والادارية ويحرف مسار الموارد المفترض ان تتوجه نحو خطى اصلاحية او تنموية ومن ثم فان اقامة بنية تحتية للتحول نحو الاقتصاد الرقمي ستواجه بتحدي الفساد .
3) البنية المؤسساتية المعرفية في العراق على مستوى التعليم الاولي والذي ظهر تدني مؤشراته وفقا لاهداف التنمية المستدامة التي تم ايضاحها في المحور السابق، بالاضافة الى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي التي تعد المنهل المعرفي الاهم الذي يقع على عاتقه التحولات المعرفية باتجاه صناعة الارضية اللازمة للانتقال نحو الاقتصاد المعرفي وهي لازالت ذات تصنيفات متواضعة جدا وفقا للتصنيفات العالمية لجودة التعليم وعلى سبيل المثال من جامعات العراق كافة الحكومية والاهلية لم تظهر الا اربعة جامعات فقط في تصنيف QS البريطاني وهي (بغداد ،الكوفة ،المستنصرية، بابل) حيث احتلت هذه الجامعات تسلسلات اعلى من (700) من اصل الف جامعة عالمية، اما تصنيف (The Times) البريطاني فلم تظهر سوى جامعة بغداد والتكنولوجية وايضا في ذيل القائمة (جهاز الاشراف والتقويم ، شبكة المعلومات العالمية).

وفق هذه التحديات وغيرها يظهر لنا حجم المهمة المناطة على عاتق الادارة العليا في الدولة المفترض القيام بها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وفقا معطيات الاقتصاد الرقمي.

ثانيا: الدور الافتراضي للاقتصاد الرقمي في تحسين مؤشرات اهداف التنمية المستدامة

الجدول(2) تصورات افتراضية لاثار الاقتصاد الرقمي

هدف التنمية المستدامة	دور الاقتصاد الرقمي	النتائج المفترضة
القضاء على الفقر ومحو الجوع	زيادة فرص العمل عبر حفز النمو الاقتصادي وزيادة الاستخدام	انخفاض نسبة الفقر عن 20% وتلاشي ظاهرة الجوع
الصحة الجيدة	تقديم الخدمات الصحية عبر التطبيقات والنظم الالكترونية مما يساهم برفع جودة الخدمة الصحية	تحسن المؤشرات عبر رفع كفاءة الخدمة المقدمة وتحسين فاعليتها
التعليم الجيد	ادخال التطبيقات الالكترونية وتحسين الاداء الفني للتعليم ومحاربة ظواهر التسرب عن المقاعد الدراسية	عودة مؤشرات التعليم الى المنافسة الدولية
المساواة بين الجنسين	يتيح الاقتصاد الرقمي فرص عمل للعنصر النسوي بشكل كبير نسبيا بأعتبار ان الجهد المبذول هو جهد فني عقلي اكثر منه عضلي مما يتيح للنساء فرص منافسة كبيرة	رفع مستوى تمكين النساء من سوق العمل
الطاقة	ضمان توسعة رقعة الانتفاع من الطاقة النظيفة	رفع مستوى جودة البيئة
الصناعة والابتكار	حفز مشاريع البحث والتطوير عبر اذكاء روح المنافسة	رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة التنوع في النشاط الاقتصادي
مدن ومجمعات محلية مستدامة	تسهيل مهمة انشاء المدن السكنية وفقا لطراز المدن الذكية	تقليص حجم فجوة السكن
السلام والعدل والمؤسسات القوية	اقامة الحكومة الالكترونية	تحسين مؤشرات الحكم الرشيد
الحد من عدم المساواة	يتيح فرص اكبر للمشاركة والانتفاع من عوائد النشاط الاقتصادي	تقليص حجم الفئات المهمشة وتوسعة المشاركة

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا على مؤشرات اجندة التنمية المستدامة 2030.

الاستنتاجات

1) الاقتصاد العراقي يحتاج مسارين الاول نحو مواكبة متطلبات ايجاد حيز تطبيقي للاقتصاد الرقمي والثاني الانتفاع من خصائص الاقتصاد الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة.
2) ان العامل السياسي يعد تحدي كبير بوجه تحقيق التنمية المستدامة ومواكبة التطور العالمي الرقمي.

التوصيات

1) اتباع منظور استراتيجي متكامل يقوم على اساس تشخيص المعوقات ومعالجتها ومن ثم السير نحو تحقيق متطلبات الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة عبر توافر الارادة السياسية والقدرة على الادارة والاداء الفاعل على الارض.
2) ان الاقتصاد العراقي بحاجة لتبني ادبيات الاقتصاد الرقمي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

المصادر:

1. , *Global Peace Index, Institute for Economics and Peace, Various Years*
2. CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX, https://www.transparency.org/
3. *Global Terrorism Index, The Institute for Economic & Peace*,2020
4. https://stringfixer.com/ar/Doing_Business_report
5. *Legatun Institute The Legatum Prosperity Index 2018, Country Profiles, Twelfth Edition, London, 2018.*
6. SDG Index and Dashboards Report 2018.
7. The Sustainable Development Goals (SDGs), https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/.
8. The Sustainable Development Report 2020.
9. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية في جامعة الدول العربية ، الامارات العربية المتحدة . 2020
10. التعاون الدولي، إدارة التنمية المستدامة (2015)، الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة , 2030جامعة الدول العربية.
11. تقرير المياه والتنمية الثامن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، بيروت، 2015.
12. تقرير مناخ الاستثمار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019.
13. جهاز الاشراف والتقويم العلمي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية.شبكة المعلومات العالمية .
14. صالح، لورنس يحيى ، الجناني، وحامد رحيم(2018) ، معوقات التنمية الاقتصادية في العراق .
15. العربي، مؤشرات الاقتصاد الرقمي(2020) ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامارات العربية المتحدة.
16. مصطفى ، صفاء (2019) ، كيفية قياس مدى التحول الرقمي في البلدان العربية.